تحديات الأمن الصحي و أثارها الاقتصادية التنموية
بالتطبيق علي جائحة (كورونا)

د. فاطمة سيد عبدالقادر

مدرس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية
سوهاج - جمهورية مصر العربية

الملخص

أكدت منظمة الصحة العالمية على حق كل فرد بضمان أمنه الصحي عن طريق توفير خدمة صحية له بتكلفة مناسبة، وإتاحة الطب الوقائي بتوفير اللقاحات والأمصال، التي تساعد جهاز المناعة على مقاومة الأمراض، وتوفير الدواء، والمياه النظيفة، والهواء النقي، والغذاء الصحي الخالي من المواد الحافظة، والمبيدات، والملوثات الأخرى. إلا أن العالم يواجه كل يوم تحديات تعمل على إضعاف الأمن الصحي له، وإحداث خلل في مقوماته، ويؤثر ذلك بالسلب على صحة الفرد الذي يعتبر العامل الأساسي في العملية الإنتاجية، والتنموية.

وتعتبر الأمراض المستجدة والتي تتسبب في حدوث أوبئة عالمية تحد واضح أمام عملية التنمية الاقتصادية، ولقد اتضح ذلك في جائحة كورونا، والتي خلفت أزمة صحية عالمية انعكست بشكل كبير على أجهزة الإنتاج، والأنشطة الاقتصادية في العالم أجمع، ومع توالي الموجات الفيروسية واستمرار الإجراءات الاحترازية، فقد مر العالم بأزمة ركود اقتصادي تعدت ما حدث في أزمة الكساد الكبير عام 1929. ولذلك تكاتفت الجهود، واتفقت كل دول العالم على استعادة النشاط الاقتصادي، وفتح المنافذ، والجامعات، والمدارس، والمصانع، حتى بدأ الاقتصاد العالمي يعاود إنتاجه ونشاطه تدريجيًا ولكن مع الحذر واستمرار الإجراءات الاحترازية.

الكلمات المفتاحية: *الاقتصاد الصحي، جائحة كورونا، اللقاحات، الإجراءات الاحترازية، استعادة النشاط الاقتصادي.*

المقدمة

يقاس تقدم المجتمعات بمدى حرصها علي صحة شعبها، ولعل مقولة (العقل السليم في الجسم السليم) تمثل حجر الزاوية، والأساس الذي يبني عليه التنمية البشرية والتي تعتبر بدورها الرصيد الفعلي لأي تنمية اقتصادية مرجوة، فالاستثمار في رأس المال البشري هو استثمار طويل الأجل من شأنه أن يدعم أي عملية تنموية، ويكون الدعامة الأساسية لبناء الدول وتطورها اقتصاديا وحضاريا.

ويعد الأمن الصحي من أهم الأهداف الإنمائية للألفية، ولقد أكد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تحديده لمؤشرات التنمية البشرية في أي بلد في العالم إنما تقاس بالدخل المادي للدولة، ومستوى التعليم فيها، والحالة الصحية لمواطنيها، كما أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا علي أهمية الأمن الصحي، حيث من حق الفرد أن يحيا حياة صحية لائقة تمكنه من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولكي يتسنى له تحقيقها فمن الضروري القضاء علي الأمراض المنتشرة والمستحدثة، كما يتم تعزيز قدرة أنظمة الرعاية الصحية علي توفير الخدمات الصحية للجميع عي أسس من الكفاءة والسهولة، وتكون في متناول الجميع بتكلفة مناسبة، والعمل علي التقليل من المخاطر الصحية البيئية.

ولقد تفاجأ العالم أجمع بأزمة فيروس (كوفيد– 19) وما سببه من شلل لأجهزة الدول الاقتصادية، حيث تسببت القيود الاحترازية، وإجراءات الغلق التي فرضت علي القطاعات الاقتصادية في فقدان أعداد كبيرة من العمال لوظائفهم، كما أن تزايد عدد الإصابات والخوف من العدوى وإغلاق المدارس والجامعات لفترات طويلة أدى إلي انخفاض كفاءة وإنتاجية رأس المال البشري.

* تم استلام البحث في مارس 2022، وقبل للنشر في يوليو 2021، وسيتم نشره في ديسمبر 2024.
© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2024: ص 35- 52، DOI: 10.21608/AJA.2022.130203.1227 (معرف الوثائق الرقمي):

وهكذا نلاحظ أن غياب الأمن الصحي من خلال عدم سرعة تطبيق الدول للإجراءات الاحترازية من توافر كمامات، ولقاحات في متناول الجميع، وتجهيز متكامل للمستشفيات من كوادر طبية، وأجهزة تنفس صناعي وأدوية وقائية، أدي إلي تكلفة العالم بصفة عامة اقتصاديا، والدول النامية بصفة خاصة والدخول في أزمة اقتصادية تشبه أزمة (2008) من تدهور في الإنتاج وحدوث ركود اقتصادي عالمي مع تكرار موجات العدوى.(صندوق النقد الدولي، إدارة شئون المالية العامة، 2020).

فروض البحث

يستند البحث علي فرض أن هناك علاقة قوية بين توفير الأمن الصحي لرأس المال البشري وبين زيادة إنتاجيته، وتفعيل دوره في العملية التنموية، فالفرد الصحيح جسديا وفكريا يعطي مخرجات أكثر كفاءة وفاعلية.

كما يركز البحث أن حدوث الأوبئة والأمراض المستجدة تسبب خلل في الأنظمة الاقتصادية، والأنشطة الإنتاجية كما هو الحال في انتشار جائحة (كوفيد– 19) وما نتج عنها من أُثار اقتصادية سلبية علي المحيطين القومي والدولي.

مشكلة البحث

تتمحور إشكالية البحث الرئيسة حول أن الأمن الصحي أحد مداخل التنمية البشرية، وتحقيق الأمن الإنساني لأن البقاء والحماية من الأمراض هما صميم مفاهيم الرفاهية البشرية، ومن ثم يتمكن الفرد من إحراز التنمية والتقدم الاقتصادي ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية عدة مشكلات فرعية تتمثل في الإجابة على الأسئلة الآتية:

1- ما هي آثار تردي الصحة وغياب الأمن الصحي؟
2- ما هي الآثار السلبية للأوبئة علي فاعلية الإنتاج؟
3- ما هو تأثير جائحة كورونا علي الاقتصاد العالمي؟
4- ما مدى الإنفاق على قطاع الصحة في مصر لمواجهة جائحة كورونا وغيرها من الأوبئة؟

أهداف البحث

يهدف البحث لتوضيح ما يلي:

1- الكشف عن مدى أهمية الأمن الصحي بالنسبة للفرد.
2- الحق في الصحة مطلب ضروري لتحقيق التنمية البشرية.
3- توجد تحديات تواجه الأمن الصحي.
4- الأمراض والأوبئة المستجدة ومنها فيروس (كوفيد– 19) تعتبر أكبر العقبات التي تواجه رأس المال البشري وتؤثر علي مهارته وكفاءته الإنتاجية.
5- هناك احتياجات صحية للمجتمع المصري لرفع مستوى الأمن الصحي للأفراد.
6- إلقاء الضوء علي الآثار الاقتصادية لجائحة (كورونا) ودور الوعي الصحي بضرورة أخذ اللقاح والالتزام بالإجراءات الاحترازية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من أهمية رأس المال البشري نفسه، حيث إنه يمثل العامل الأساسي لأي نشاط اقتصادي وإنتاجي، ولذلك يعتبر الأمن الصحي له هو حجر الزاوية لتقدم الدول وتطورها اقتصاديا. فتردى الصحة لأي فرد تجعله غير قادر على الإنجاز والاستمرار في الإنتاج، وبالتالي نجد أن الاستثمار في القطاع الصحي هو صميم التنمية المستدامة، كما أن تعزيز صحة الإنسان، وقضايا الأمن الصحي أصبحت محل الاهتمام العالمي خاصة بعد ظهور الأمراض المستحدث مثل فيروس (كورونا) المستجد.

منهج البحث

يعتمد البحث علي المنهج الوصفي الذي يهدف إلي وصف الظاهرة، وتناول كل الجوانب المتصلة بها.

الدراسات السابقة

دراسة (Dewar, 2010)، بعنوان **Essentials of Health Economics** وقد تناولت القضايا المتعلقة بالصحة العامة وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية، وتحليل قضايا سياسات الصحة العامة في قطاع الرعاية الصحية من منظور اقتصادي، وفهم آليات تقديم الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، والدول الأخرى في إطار المنظومات اقتصادية واسعة النطاق، وتطبيق المنطق الاقتصادي لفهم أفضل للرعاية الصحية.

دراسة (الدمرداش، 2006)، بعنوان: **اقتصاديات الخدمات الصحية**، حيث تم تناولت مفاهيم الخدمات الصحية والمشكلة الاقتصادية، وأسواق الخدمات الصحية وكما تم تناول تحديد أسعار الخدمات الصحية والتحليل الاقتصادي، والتقييم المالي لمنشآت الخدمات الصحية، والإنفاق العام ودالة الإنتاج الصحة واقتصاديات الصحة والتنمية.

دراسة (مصطفى، 2014)، بعنوان: **تأثير صحة السكان علي التدفقات الداخلة من رأس المال الأجنبي**، وتهدف هذه الدراسة لتحليل عنصر الصحة كعنصر له تأثير واسع علي القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومدى تأثير صحة السكان في الدول النامية علي وجه الخصوص علي القطاعين بالعنصر البشري، ومعرفة مدى التحسن الذي يحصل عليه بشكل مباشر في الأجل القصير عن طريق زيادة الإيرادات السياحية أما غير مباشر في الأجل الطويل بالزيادة في التدفقات والاستثمارات الأجنبية الداخلة.

دراسة (Collins. 2016)، بعنوان: **The Meaning of Health Security for Disaster Resilience in Bangladesh** وتهدف الدراسة إلى تحديد كيفية تأثير الكوارث علي الأمن الصحي وتقييم مدى مساهمة مراقبة الأمن الصحي في الإنذار المبكر بمخاطر الكوارث الصحية، والتوعية بضرورة مراقبة لأنهم الصحي كمساعدة للتخفيف من المخاطر الصحية من أمراض مستجدة، وملوثات بيئية.

دراسة (Loyok & Thomas, 2010)، بعنوان: **How is Health Asceutiryissu? Politics, Responses and Issues Center of Asian Studies**، وتهدف هذه الدراسة إلي إلقاء الضوء علي تحديات وتهديدات الأمن الصحي وكيف يمكن مواجهة انعدام الأمن الصحي ووقد تم عمل ورشة عمل دولية في هونج كونج حضرها علماء في مجال الصحة والأمن الصحي علي المستوى الدولي وتوصلت الدراسة إلي النتائج منها: الأمراض المعدية والمستجدة هي أكبر تحدي يواجه الأمن الصحي. وتأثير العولمة وما خلفته من تأكل للحدود جعلت من انتقال تحديات الأمن الصحي لتعبر الحدود وتؤثر علي استقرار الدول وازدهارها. ويجب التكاتف الدولي لمواجهة تحديات الأمن الصحي وترابط السياسات العامة من قبل الاتحادات والوكالات الدولية والحكومات.

دراسة (عبد الحميد، 2020)، بعنوان **تأثير فيروس كرونا علي الاقتصاد العالمي والمصري**، وتناولت الدراسة فيروس كورونا وأثاره الاقتصادية علي العالم ككل وعلي الاقتصاد المصري بوجه خاص، وأعداد الحالات المصابة وعدد الوفيات، وتأثير غياب الأمن الصحي المتمثل في هذا الفيروس المستجد

هذا ويتم التركيز في هذه الدراسة على تحديات التي تواجه الأمن الصحي متمثلة في جائحة كورونا كوباء عالمي أرهق النظم الاقتصادية في مختلف دول العالم.

خطة البحث

- **المحور الأول**- الإطار النظري للأمن الصحي
- **المحور الثاني**- جائحة كورونا وأثارها الاقتصادية
- **المحور الثالث**- أثار جائحة كورونا علي الاقتصاد المصري
- **النتائج والتوصيات**
- **الملاحق**
- **قائمة المراجع**

المدخل النظري للأمن الصحي

مما لا شك فيه أن هناك إجماع شامل في كل الدساتير والمعاهدات الدولية والوطنية علي التأكيد علي حقوق الإنسان. واعتبار الحق في الصحة من أول هذه الحقوق وأهمها، ويجب أن تبذل له كل الإمكانيات.

ومع إنشاء منظمة الصحة العالمية، تم الاعتراف لأول مرة بالحق في الصحة اعترافًا دوليًا حيث جاء في ديباجة دستورها ما يلي « التمتع بأعلى مستويات الصحة التي يمكن الوصول إليها حق من الحقوق الجوهرية لكل إنسان، ويجب التمتع به دون تمييز علي أساس العرف أو الدين أو المعتقد السياسي أو الظرف الاجتماعي أو الاقتصادي (لجنة حقوق الإنسان النيابية، 2008) كما تحتل الصحة اليوم في المفكرة الدولية اهتماما أكثر مما كانت عليه في السابق، فقد صار الاهتمام بالصحة مطلب ضروري ومسألة أساسية في مجال التنمية الاقتصادية.

أولًا - مفهوم الأمن الصحي

يشمل الأمن كل جوانب الحياة الإنسانية مثل الأمن الغذائي، والمائي، والبيئي، والاقتصادي وهو يعني أمن الإنسان من الخوف (القهر – العنف – التهميش) والحاجة (الحرمات – عدم التمكين) أي حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقى بحقوق وحريات الإنسان (المهدي، 2013).

ولقد عرف الأمن الصحي بأنه التحرر النسبي من المرض والعدوى والتعامل مع الصحة كحالة من اكتمال السلامة بدنيا، عقليا، واجتماعيا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز (منظمة الأمم المتحدة) (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009). كما يمكن تعريفه [أنه الحق في التمتع بأقصى مستوى من الصحة يمكن الحصول عليه، وإمكانية العيش في بيئة تؤمن الإنسان من الأمراض، وتوفر له الحق في التداوي والعلاج والوقاية منها بشكل يحقق المساواة بين كل الأفراد (أفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل، 2010: 38)

كما يعرف الأمن الصحي بأنه توفر الخدمة الصحية بأسعار تكون في متناول جميع الأفراد، وقدرة الأفراد علي الحصول علي تلك الخدمة من خلال نظم التأمين ضد المخاطر الصحية، والخلو من المرض، والحصول علي غذاء صحي، ومياه نظيفة، واكتمال السلامة البدنية والعقلية وانخفاض عدد الوفيات (العدوى، 2011: 13).

ثانيًا - مكونات ومؤشرات قياس الأمن الصحي

1- **المؤشرات:** يوجد العديد من المؤشرات التي يمكن بها قياس الأمن الصحي منها:

- معدل الوفيات والعمر المتوقع.
- القوى العاملة الصحية.
- التعاون في الرعاية الصحية بين الريف والحضر.
- معدل الإنفاق علي الصحة.

يعتبر معدل الوفيات والعمر المتوقع من أهم مؤشرات الأمن الصحي ودليلا لمقارنة الحالة الصحية بين الأفراد وتعبر عن مدى ارتفاع أو انخفاض مستوى الرعاية الصحية، وإلى أي حد تطبق مستويات الوقاية من الأمراض، ويمكن حسابه بعدد الوفيات لكل (1000) من السكان في السنة فلو كان معدل الوفيات مرتفعا دل على انخفاض مستوى الأمن الصحي بالمجتمع. ويتم تقدير معدلات الوفاة من بيانات تسجيل الوفاة التي تبلغ سنويًا إلى منظمة الصحة العالمية (منظمة الصحة العالمية، 2011: 35).

أما مؤشر العمر المتوقع فيشير إلي عدد السنوات التي من المتوقع أن يحييها الطفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته علي ما هي عليه طوال حياته، فانخفاض العمر المتوقع يعني انخفاض الأمن الصحي للسكان (تقرير التنمية الإنسانية، 2009: 151).

وتعكس إحصائيات العمر المتوقع فروقا غير عادية في المستويات الصحية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

مؤشر القوى العاملة الصحية: تعتبر البيانات الدالة علي الموارد المتاحة للنظام الصحي بيانات هامة لأنها تمكن الحكومات من القطع بأفضل السبل لتحقيق الأمن الصحي للسكان، وعلي الرغم من أنه لا يوجد معيار ثابت لتقدير مدى كفاية القوى العاملة الصحية، إلا أن منظمة الصحة العالمية حددت أن الدول التي لديها أقل من (23) عاملا في الرعاية الصحية (طبيب وممرضة) لكل (10000) نسمة من السكان لن تتمكن من تحقيق معدلات التغطية الكافية للرعاية الصحية الأولية (منظمة الصحية العالمية، 2011: 95).

الإنفاق علي الصحة ويشمل الإنفاق علي المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات وخطط التأمين الصحي وتنظيم الأسرة وخدمات الوقاية من الأمراض بالنسبة لإجمالي الإنفاق الحكومي أو الناتج المحلي الإجمالي وتتفاوت حصة الحكومات في الإنفاق علي الرعاية الصحية من (76%) في أوربا إلي (34%) جنوب شرق آسيا، وتظهر الفجوة في الدول ذات الدخل المنخفض من خلال الإنفاق الخاص (خطاب، 2010: 5).

بالنسبة لبيانات البنية التحتية والأدوية الأساسية تؤخذ من عمليات التعداد السكاني واستقصاءات القوى العاملة ومستويات العمالة، ويستعمل عدد الأسِرة في المستشفيات للدلالة علي مدى توفر خدمات العيادات ويعد توافر الأدوية الأساسية ضعيفا جدا في معظم البلدان النامية حيث أنها تقدم بسعر منخفض أو بالمجان (منظمة الصحة العالمية، 2011: 95).

التفاوت في الرعاية الصحية بين الريف والحضر وبين الأغنياء والفقراء علي المستوى العالمي، حيث تساعد بيانات هذا المؤشر علي تحديد مستويات التفاوت الصحي الغير عادلة والاختلافات التي يمكن تجنبها في الرعاية الصحية والتي تكون بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية والموقع الجغرافي (مديحة خطاب، 2010: 4).

2- **مكونات الأمن الصحي فهي:**

تعزيز الصحة وتشمل وضع السياسات الصحية العامة من خلال معرفة الاحتياجات الصحية، وتطوير المهارات من خلال البحوث والتدريب والتأهيل، وخلق بيئة داعمة بإقامة التشريعات الصحية حيث تعد الصحة أساس التنمية الاقتصادية والاستثمار فيما يقلل من العجز والفقر، ويزيد إنتاجية الفرد (منظمة الصحة العالمية، 2010: 472).

أ- **الوقاية من الأمراض:** (منظمة الصحة العالمية، 2010: 473)

حيث تعتبر الوقاية من الأمراض أداة مراقبة لحصر العوامل التي يمكن من خلالها أن تصبح بسهولة وباء وتؤثر علي الناس، والنشاط الاقتصادي مثل جائحة (كورونا) والتي تمثل وباء عالمي. **ويمكن الوقاية من الأمراض عن طريق:**

- رصد الأمراض المعدية: عن طريق الكشف عن المبيدات والسموم والمنتجات المعدلة وراثيا، والأمراض التي تنتقل من الحيوان للإنسان (إنفلونزا الخنازير، الحمى القلاعية).
- **الوعي والتثقيف الصحي:** عن طريق نشر الوعي الصحي بالأمراض وطرق العدوى ومحاولة تطوير وسائل التثقيف الصحي وكيفية التواصل مع المجتمع.

ب- **الرعاية الفعالة**

فعند حدوث المرض والإصابة الفعلية فإنه يجب الحصول علي الرعاية الصحية الفعالة من حيث التكلفة والجودة، وضمان أن تكون في متناول الجميع بصرف النظر عن القدرة المادية لدفع الثمن. (UtonMuchtar, 2004: 80 -82)

هذا ويعتمد بناء الأمن الصحي علي المقومات التالية: (World Health Organization, 2009: 31)

- **تمويل الصحة:** يجب توفير التمويل اللازم ورؤوس الأموال الكافية من أجل ضمان حصول الأفراد علي الخدمات الصحية، وحمايتهم من الكوارث الصحية، وتوفير اللقاحات والأدوية والمستشفيات، وتدريب الكوادر الطبية.
- **القوى العاملة الصحية:** حيث يجب أن تكون متوفرة بأعداد كبيرة ومتدربة وماهرة وفعالة.
- **تقديم الخدمة:** بأن يتم تحسين البنية التحتية، وأن تكون المدخلات الصحية فعالة وآمنة، ويتم الحفاظ علي الموارد وعدم إهدارها.
- **المعلومات الصحية:** ضمان إنتاج ونشر معلومات صحية بشكل موثوق فيه وفي الوقت المناسب، وتكون خالية من الشائعات والكذب.

- **التكنولوجيا الطبية:** بأن تكون المنتجات الطبية واللقاحات والأمصال على أحدث الأساليب التقنية، وذلك لضمان الجودة والفعالية وانخفاض التكاليف.
- **الإدارة والتنظيم:** حيث يتم وضع سياسات وخطط للقطاع الصحي مع التأكيد علي الرقابة الفعالة مع وضع أنظمة للغرامة والحوافز.

التحديات التي تواجه الأمن الصحي

تتمثل التحديات التي تواجه الأمن الصحي خاصة في الآونة الأخيرة **فيما يلي:**

1- **الأزمات الدولية والكوارث الطبيعية**

مثل الأزمات الاقتصادية والسياسية والتي يكون من آثارها غير المباشرة هو ظهور الأمراض المعدية والإصابة بسوء التغذية ونقص المناعة وتشرد السكان ولجوئهم، وتفاقم الأمراض المزمنة، مما يؤدي إلى تدمير وضعف النظم الصحية، كما تؤدي الكوارث الطبيعية إلي زيادة عدد الوفيات، وعدد المنكوبين وارتفاع عدد النازحين والمهاجرين ومن ثم هجرة العمالة وتردي الإنتاج وانتشار الفقر والجوع والمرض (تقرير التنمية البشرية، 2014: 48).

2- **الاستثماروالإنفاق علي الصحة**

توجد علاقة تبادلية بين الإنفاق علي الرعاية الصحية والنمو الاقتصادي فكلما زاد الإنفاق علي الرعاية الصحية زادت الرفاهية الاقتصادية حيث يعد العامل البشري أهم عنصر في المنظومة الاقتصادية والإنتاجية، كما أن عدم كفاءة وسوء توزيع الموارد المالية المخصصة للقطاع الصحي هو ما يحول دون الاستفادة الشاملة من هذه الموارد (مديحة خطاب، 2014: 19).

3- **الفساد الإداري**

إن غياب المراقبة والتقييم للمنظومة الصحية والقطاع الطبي تسبب في فشل هذه المنظومة، وفقدان الأمن الصحي للمواطن، حيث أصبحت الرعاية والخدمة الصحية تصل بشكل غير كفء أو ملائم، ولا تؤدي إلى إحساس الفرد بالاكتفاء والإشباع من الخدمة الصحية نتيجة للإهمال وعدم النظافة وانتشار الحشرات والحيوانات في أماكن المرضي، واختلاس ميزانيات المستشفيات الحكومي لصالح مصالح خاصة، ورفع تكلفة المستشفيات الخاصة، وعدم توفير الأجهزة الطبية إلا بأسعار تعجز محدودي الدخل.

4- **تزايد معدلات الإصابة بالأمراض**

مع تزايد عدد السكان فإنه في السنوات الأخيرة تزايد معدلات الإصابة بالأمراض خاصة المعدية والتي تسبب حدوث الأوبئة، خاصة مع تزايد معدلات الإصابة داخل التنظيمات والمنشآت الطبية ذاتها مما سبب في تزايد أعداد الوفيات، وتزايد حدة الإصابة بهذه الأمراض لدى المرضى الذين يتلقون الرعاية الصحية في المنشآت الصحية. وهذه الأمراض تضعف الرعاية الصحية وتعمل علي زيادة التكاليف الصحية بارتفاع أسعار العلاج بالأدوية، وإجراء الإشاعات وطول فترة البقاء في المستشفيات.

ولقد انتشرت هذه الأمراض بحدة نتيجة لانخفاض المناعة عند الأفراد، وزيادة الأمراض المزمنة، وزيادة استخدام المضادات الحيوية فظهرت الفيروسات المضادة والمقاومة لهذه المضادات، وكما أن عدم تدريب الكوادر الطبية وزيادة توعيتهم وإمدادهم بوسائل مكافحة العدوى عمل علي انتشار هذه الأمراض. وذلك مثل أمراض (الالتهاب الكبدي – السكر – أمراض سوء التغذية الوبائي – الحويصلات المائية) (بونشاتش وآخرون، 2008: 2).

5- **الأمراض المستجدة**

ونلاحظ أنه منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين بدأت الأمراض الجديدة في الظهور بمعدل مرض أو أكثر سنويًا، فأصبحت هناك عوامل صحية جديدة تعمل علي إصابة الإنسان بالمرض، وما يجعل الأمر أكثر قلقا هو عدم فعالية الأدوية وفشلها بسبب تطور مقاومة الفيروسات بسرعة تفوق سرعة الاكتشاف الطبي للأدوية (منظمة الصحة العالمية، 2011: 2).

ولقد أنشأت منظمة الصحة العالمية نظام عالمي فعال للإنذار بحدوث الأوبئة كما أقيمت أيضا آليات إقليمية وعالمية لتخزين اللقاحات والأدوية لمواجهة حدوث الأوبئة التي تنتشر بشكل مفاجئ (World Health, 2007: 10).

وهكذا ينقلنا هذا التحدي السابق إلي المبحث التالي الذي يتناول جائحة (كورونا) باعتبارها من الأمراض المستحدثة والتي ضربت العالم منذ عام (2020) وتسببت في عرقلة الأمن الصحي العالمي، وخلقت معها أزمات اقتصادية عالمية فاقت ما حدث في أزمة الكساد الكبير (1929)، ولم يتعافى العالم حتى الآن مع توالي موجات هذا الوباء، وسيتم تناول ذلك في المحور التالي:

آثار فيروس (كوفيد– 19) الاقتصادية

التعريف بالفيروس

يعد فيروس (كوفيد– 19) من سلالة تسمى (سارس)، وكان أول ظهور له في مدينة (ووهان) الصينية ويشتمل علي نتوءات شوكية على سطحه وينشط البروتين الخاص به عن طريق أنزيم يسمى (فورين) وهذا الأنزيم موجود في الخلية البشرية مثل خلايا الرئتان، فتقوم النتوءات الشوكية هذه بالالتصاق بجدار الخلية وتسبب المرض بعد أسبوعين من الإصابة بالفيروس، ويسبب أعراض حادة منها الحمى، انعدام حاستي الشم والتذوق، وضيق التنفس.

ولقد تزايدت الإعداد للحالات المصابة بشكل كبير ومتسارع في جميع أنحاء العالم مع اقتران ذلك بزيادة إعداد الوفيات أيضا، ولمنع العدوى، وحصر المرض تم اتخاذ إجراءات احترازية دولية منها غلق المنافذ بين الدول من مطارات وموانئ، غلق العديد من النوادي والأماكن الترفيهية وغلق المدارس والجامعات كما تم غلق العديد من القطاعات الاقتصادية في معظم دول العالم، وذلك لتقليل الاختلاط وبالتالي الحد من انتشار الوباء (تقرير منظمة الصحة العالمية، 2020).

تأثير جائحة كورونا علي الاقتصاد العالمي: (صندوق النقد الدولي، إدارة شئون المالية العامة، 2020)

أصاب هذا الفيروس العالم كله بالشلل في جميع الأنشطة بشكل عام، والنشاط الاقتصادي بشكل خاص فلقد تسبب في آثار اقتصادية ومالية كثيرة منها تراجع النمو العالمي (30%) وذلك بشكل أكبر من معدل التراجع في فترة الكساد الكبير، وتوقفت عمليات التنمية الاقتصادية، وانخفضت معدلات التجارة الدولية، وفيما يلي توضيح هذه الآثار الاقتصادية.

أولاً- الآثار على التجارة الدولية

أثرت جائحة كورونا علي التجارة الدولية بالسلب حيث انخفضت مبيعات العديد من كبرى الشركات والتي تتركز في الصين (التي تمثل منبع وباء كورونا)، مثل شركة أبل وشيفرولية، ونتيجة لانخفاض مبيعات هذه الشركات، تأثرت اقتصاديات العديد من دول العالم ومنها الاقتصاد الأمريكي، إلا أن هناك أثر إيجابي لهذا الانخفاض في المبيعات لهذه الشركات وهو انخفاض طلب الصين علي المواد البترولية مما أدى إلي انخفاض أثمان مواد الطاقة التي تستخدم في الصناعات الكبرى.

لقد مثل هذا الكوفيد معاناة اقتصادية فعلية لكل دول العالم حيث أنه في حين كان الاقتصاد العالمي يتجه إلى الانتعاش في بداية عام (2020) إلا أنه انقلب الوضع رأسا علي عقب، فلقد أكد صندوق النقد الدولي في 4 مارس (2020) أن الاقتصادي العالمي اتجه نحو المسار الأكثر ركودا حيث أن هذه الجائحة ضربت وبشدة اقتصاديات الدول الكبرى مثل الصين، الولايات المتحدة، فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، فلقد تراجعت معدلات التجارة الدولية، وذلك لأن الصادرات هذه الدول تمثل حوالي (41%) من الصادرات الصناعية علي مستوى العالم، وتمثل (65%) من التصنيع العالمي، وحوالي (60%) من الناتج المحلي الإجمالي.

كما يوضح التقرير الذي ورد في مذكرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إنه حدث انخفاض كبير في مؤشر المشتريات التصنيعية في الصين بنسبة (20%) وهذا الانخفاض يعني وجود انخفاض في الإنتاج بنسبة (2%)، وانخفاض في التجارة بين الدول بحوالي (50 مليار) دولار. وأكدت (باميلا كوك هاميلتون) رئيسة قسم التجارة الدولة التابعة للاتحاد بأن الاتحاد الأوربي تضرر بخسائر قيمتها (15.5 مليار) دولار، كما بلغ حجم الخسائر في اليابان بحوالي (5.2 مليار) دولار، وبالنسبة للولايات المتحدة فقد انخفضت صادراتها بحوالي (9.6%) إلي (187.7) مليار دولار حيث تراجعت الواردات فيها بنسبة (9.6%) إلي 232.2) مليار دولار حيث بلغ العجز التجاري إلي حوالي (44.4 مليار) دولار، وانكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة (4.8%) وهذه النسبة في الأكبر منذ أزمة (2008).

هذا وتكمن المشكلة في أزمة (كورونا) من الناحية الاقتصادية هي ظهوره في الصين حيث إنها من الدول الصناعية التي يتم الاعتماد عليها بالنسبة لاقتصاديات الدول الأخرى فمعظم الدول النامية ترتبط مع الصين بتبادل تجاري كبير فالصين أكبر مستورد للبترول من دول الخليج وتشكل حوالي (16%) من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

ثانيًا - الآثار على أسواق الأسهم والأسواق المالية العالمية

أيضا تسببت أزمة كورونا الصحية وما تم من إجراءات احترازية لمواجهتها إلي حدوث انخفاض في أسعار الأصول الخطرة ففي أسواق الأسهم حدث انخفاض بنسبة (30%)، وكذلك في الأسواق الكبرى للتمويل قصير الأجل مثل السوق العالمية للدولار الأمريكي، أيضا حدث تذبذب في سوق السندات الخزانة الأمريكية مما أثر علي مستوى السيولة في الأسواق الدولية، وانخفض العائد علي السندات الحكومية لأجل إلى حوالي (0.7%) بعد أن كانت قبل الجائحة حوالي (1.9%)، ولقد كشفت صحيفة (فاينانشيال تايمز البريطانية، 2020) أن العائد على السندات الأمريكية تراجع بنسبة (0.3%) وهو انخفاض مرتفع منذ أزمة (2008).

وأيضا تسببت أزمة كورونا في انخفاض الأسهم الأمريكية في بورصة نيويورك فلقد انخفض مؤشر (ستاندانذ بورز 500) بنسبة 3% في مارس (2020) كما انخفضت مؤشرات الأسهم الرئيسة في أوروبا بنسبة (4%) كما انخفض مؤشر (سنوكس 600) بنسبة (12%).

ثالثًا - التأثير على القطاع الصناعي وقطاع الإنتاج

تكمن المشكلة الأساسية في تأثير أزمة كورونا علي القطاع الصناعي والإنتاجي من خلال تدبير المواد الخام بالنسبة للصين للدول الكبرى، من جانب وعلي الجانب الآخر الإجراءات الاحترازية وغلق المنافذ وتضرر حركة التصدير والاستيراد، وتقصير ساعات العمل، وتقليل عدد العمال، واستخدام الرقمنة كبديل لمنع انتشار الفيروس وأحكام السيطرة عليه إلا أنه لم يتأثر بشكل مؤثر (جريدة المال، 2021).

فهناك قطاعات تأثرت بالجائحة مثل الصناعات الثقيلة: ناعات مواد الطاقة مثل شركة هيونداي موتورز تخسر مليار كل (5 أيام) بسبب توقف الإنتاج فيها، كما شهدت ربع الشركات انخفاضا في مبيعاتها بنسبة (50%) في المتوسط، أما بالنسبة لقطاعات الأغذية والأدوية والمستلزمات الطبية لم تنخفض مبيعاتها بل ازدادت رواجا.

ولقد احتفظت (65%) من الشركات بتعديل ميزانية الرواتب بواسطة تخفيض ساعات العمل أو الأجور، أو منح إجازات ومع هذه الإجراءات إلا أنه لم يسرح العمال إلا (11%) من الشركات الإنتاجية، كما أن (34%) من الشركات فقط والتي استخدمت شبكة الإنترنت والمنصات الرقمية، ثم استثمار (17%) من الشركات الإنتاجية، كما أن (34%) من الشركات فقط والتي استخدمت شبكة الإنترنت والمنصات الرقمية، تم استثمار (17%) من الشركات في نظم برمجيات جديدة وأساليب التحول الرقمي.

أيضا لم تحصل سوى شركة واحدة من كل (10) شركات في الدول منخفضة الدخل علي دعم حكومي وذلك لأن هذه الشركات ينقصها الوعي، والشركات التي لم تعاني من جراء الجائحة تلقت دعما حكوميا.

رابعًا - الأثر علي فرص العمل ودخل الفرد: (منظمة العمل الدولية، 2020)

مما لا شك فيه أن أزمة كورونا أثرت علي سوق العمل العالمي حيث تم إلغاء (225) مليون وظيفة دائمة، كما تم تقليص عدد ساعات العمل عالميا بنسبة (8.8%) في أزمة (2008) وقد تعدت هذه النسبة عدد ساعات العمل في أزمة (2008)، ومن المتوقع أن تستمر ساعات العمل عالميا في الهبوط بواقع (3%) مقارنة بعام (2019) وهو ما يساوي حوالي (90) مليون من وظائف الدوام الكامل حيث أن هذا الوضع يتوقف علي مدى توفر اللقاحات المضادة للفيروس ويقوم الأفراد بأخذ كل الجرعات المقررة تبعا لمنظمة الصحة العالمية.

كما أن مرونة سياسة الإغلاق الكلي أو الجزئي لها تأثير علي سوق العمل وعلي الوظائف في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ولقد تراجع معدل التوظيف على مستوى العالم بحوالي (114) مليون وظيفة، كما انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة في العالم بنسبة (2.2%) تبعا (لمنظمة العمل الدولية). واتضح ذلك بشكل كبير في قطاع (المهن الطبية) الذي يمثل خط الدفاع الأول في معركة العالم لمواجهة الفيروس، حيث كانت الأطقم الطبية اكثر عرضة للعدوي عن باقي القطاعات الأخرى، فلقد كانت الإصابات بنسبة عالية في الأطباء والممرضين.

ولقد قدرت منظمة العمل الدولية خسائر في دخول العاملين على مستوى العالم بحوالي 3.7) ترليون دولار بنسبة (4.4) من إجمالي الناتج العالمي والمناطق الأكثر ضررا هي (أمريكا اللاتينية، جنوب آسيا، وجنوب أوروبا) حيث إن العمالة في الدول ذات الدخل المتوسط والأدنى فقدوا حوالي (15.1%) من دخولهم، كما تضررت الأمريكتان بنسبة (12.1%) من دخول العاملين فيها، وتعتبر الفئة الأكثر تضررًا من المواطنين هم النساء والشباب، ولقد توقعت المنظمة أن الاقتصاد العالمي سيتعافى بشكل تدريجي مما يؤدي إلي المزيد وعدم المساواة بين العمالة في الدولة الواحدة، والتمييز بين الرجل والمرأة من انعدام المساواة بين العمالة في الدول المختلفة.

وفي نفس السياق أعلنت الأمم المتحدة أن الجائحة ستؤدي لزيادة البطالة في جميع أنحاء العالم، وسيترك (20 مليون) شخص وظائفهم مما يؤدي إلى انخفاض دخول العاملين، وزيادة مستويات الفقر في العالم لتصل إلى (400 إلى 600) مليون شخص، كما أن لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب أسيا (أسكوا) توقعت أن حوالي أكثر من (8 ملايين) عربي سينضمون إلى شريحة الفقراء في المنطقة، وأن حوالي (52) مليون شخص في المنطقة العربية سيعانون من نقص التغذية وبهذا تعد جائحة كرونا تحديًا حقيقيًا أمام تحقيق هدف التنمية المستدامة والذي يهدف إلى إنهاء الفقر بحلول (2030).

خامسًا - تأثير الجائحة على قطاع السياحة

يمثل هذا القطاع أشد القطاعات تأثرًا بأزمة كورونا حيث خلفت خسائر ضخمة في وظائف ومؤسسات هذا القطاع، حيث تأثر بشدة من خلال الإجراءات الاحترازية، وقيود الإغلاق المفروضة علي السفر وانتقال الأفراد وذلك لمحاصرة الفيروس ومنع انتشاره، فلقد تراجعت السياحة الدولية وأعداد السياح الدوليين بنسبة (60: 80%)، كما أن انخفاض الصادرات بحوالي (910) مليار إلي 1.2) تريليون دولار مما أثر على (100) مليون وظيفة مباشرة في قطاع السياحة. كما يرتبط قطاع السياحة بشكل غير مباشر بقطاعات أخرى مثل قطاع البناء، الأغذية، النقل، وتتضاعف الآثار بشكل كبير علي النساء والشباب والعاملين في القطاع غير الرسمي، حيث تعمل وتعتمد هذه الفئات علي قطاع السياحة مما يهدد بخطر الفقر وضياع فرص عملها.

تأثير الأزمة كان ضخم كما أنها تشير إلى اختفاء بعض الآثار بالتدريج على المدي القصير مع استمرار البعض الآخر على المدى الطويل، ولذلك يجب اتباع السياسات التي تعمل على إبقاء الشركات على الاستمرارية في العمل على المدى الطويل، واستمرار العاملين في وظائفهم في المدى القصير، والعمل على إعادة تدريبهم وتأهيلهم وتوزيعهم في المدى الطويل.

ومما لا شك فيه أن هذه الأزمة لم نعد مجرد أزمة صحية عالمية بل هي أزمة اقتصادية كبيرة لها اثر على المجتمع الدولي ككل، والدول النامية بشكل خاص، إلا أن كان لهذه الأزمة اثر إيجابي لا يمكن تجاهله وهو التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي وذلك عن طريق دعوة 100منظمة عالمية لضرورة إعفاء البلدان النامية من تسديد مدفوعات الدين لها مما يوفر حوالي (25 مليار) دولار يمكن استغلالها في دعم اقتصاديات هذه البلدان بعد تأثرها من جراء الجائحة (مؤتمر الأونكتاد، 2020).

الآثار الاقتصادية للجائحة علي مصر

نتيجة لما اقترن بأزمة كورونا من إجراءات وتدابير احترازية كمحاولة لمحاصرة الفيروس وإنقاذ الأرواح البشرية، وتحقيق الأمن الصحي لهم وعلى الرغم من أهمية هذه التدابير إلا أنها أحدثت صدمة اقتصادية أشد من أزمة الكساد الكبير من خلال ما سببته من ركود اقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية داخل الدولة. ولقد عانت مصر من هذا الوباء وتأثرت به مثلها مثل دول العالم الأخرى وذلك على النحو التالي:

فلقد خسر الاقتصاد المصري حوالي (105) مليار جنيه (وزارة التخطيط، 2020) وذلك نتيجة لتباطؤ الأنشطة الإنتاجية في القطاعات المختلفة مثل السياحة والصناعة، والطيران، تجارة الجملة والتجزئة متأثرة بهذه الجائحة.

فلقد كان متوقعا أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي إلي (5.8) إلا أنه هبط إلى 4%) فلقد انخفض الإنتاج في القطاع السياحي بنسبة (2.7)% بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام (2019)حيث بلغت خسارته حوالي مليار دولار شهرياً (تقرير وزارة السياحة، 2020) علي الرغم أن مكاسبه (113.03) مليار دولار، كما انخفض مساهمة القطاع الصناعي إلى حوالي (12.2%)، كما بلغت خسائر قطاع الطيران حوالي (2.25) مليار جنيه، ولقد تراجعت التجارة بين مصر والصين إلى حوالي (20.2%) لتبلغ حوالي (886.664) مليون دولار بعدما كانت (1.066) مليار دولار عام (2019) ولقد بلغ العجز في الميزان التجاري بين البلدين حوالي (648.904) مليون دولار لصالح الصين، حيث انخفضت الواردات من الصين بنسبة (23.4%) لتسجل (767.784) مليون دولار في مقابل (1.003) مليار دولار عام (2019) كما تأثر تحويلات العاملين بالخارج في يوليو عام (2020) فانخفضت لتصل إلى (6212.5) مليون دولار مقارنة بنحو (6712.6) مليون دولار في عام (2019).

كما كشفت الجائحة عن أوضاع العمال في القطاع غير الرسمي والذي يعمل فيه نحو(5.6) مليون عامل في مصر منهم (277000) عامل يومية، (233000) عامل موسمي داخل المنشآت الحكومية، وإضافة إلى 609000) عامل موسمي، (3.7) مليون عامل متقطع في القطاع الخاص، فانه نظرا لإجراءات الإغلاق للمحلات الترفيهية والسياحية والأسواق أمام الباعة الجائلين فقدوا هؤلاء العمال وظائفهم، كما أن فئة عاملات المنازل تم الاستغناء عن وظائفهم خوفا من انتقال العدوى ودون مقابل مادي مما أظهر معاناة وسوء أحوال هذه الفئات من القطاع غير الرسمي حيث عانوا من الفقر والبطالة وعدم قدرتهم علي الحصول على الخدمات الصحية اللازمة لهم وذلك لتكلفتها العالية، وعدم وجود ضمانة حمائية قانونية لهم، والاكتفاء بحماية القطاع الرسمي وضمان تغطيته صحيا واجتماعيا (البنك المركزي المصري، 2020: 15-18).

إيرادات قناه السويس

أيضاً تأثرت إيرادات قناه السويس بجائحة كورونا حيث انخفض الإيرادات من (34.480) مليار جنيه في عام (2019) إلى (10.151) مليار جنية في عام (2020) وذلك لانخفاض عدد السفن العابرة بالقناة وأيضاً انخفضت حمولتها عن السنة السابقة للجائحة، فانخفض عددها من (5.276) عام (2019) سفينة إلى (4740) سفينة عام (2020) (البنك المركزي، 2020)، أيضاً سجل ميزان الدفوعات المصري عجزا قدره (8.6) مليار دولار خلال العام المالي (2019 / 2020) وبعد تداعيات كورونا أصبح العجز يبلغ (11.2) مليار جنيه النصف الثاني من نفس على العام المالي (2019 / 2020) (مجلس الوزراء، 2020: 6).

وبالنسبة للأداء المصري في جميع القطاعات والأنشطة تأثر بأزمة كورونا وذلك على النحو التالي:

- **الزراعة:** حيث إن تحقيق الأمن الغذائي أمر حتمي في الأزمات، فإن أزمة كورونا لم تؤثر التأثير القوي على النشاط الزراعي فلقد نما إنتاج القمح بزيادة أسعار الشراء له، كما زاد الانتاج الحيواني بنسبه (15%).
- وبالنسبة للصناعة: توقفت العديد من المصانع، كما اشتغل البعض الآخر بنصف الطاقة الإنتاجية، أما بالنسبة للمنتجات الغذائية شهدت زيادة في الطلب عليها، أما صناعة الملابس فتراجعت بنسبة 044%) من إجمالي إنتاج القطاع بسبب صعوبة الحصول علي المواد الخام التي تم استردادها عادة من الصين أو الهند (منبع الفيروس)، وبالنسبة قطاع المعلومات والاتصالات فلقد تزايد استهلاك خدمات الإنترنت والتواصل الاجتماعي وذلك لإجراءات التباعد ومنع العدوي ولقد زاد استهلاك هذا القطاع بنسبة (50%) وبالنسبة لقطاع النقل فلقد انخفض حركة الطيران ومساهمة قطاع النقل الجوي بنسبة (90%) ونظرا لحظر التجول والإجراءات الاحترازية انخفض الحركة البرية ومساهمة النقل البري بنسبة (15%). (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، 2020: 9)، بالنسبة لتجارة الجملة والتجزئة شهدت انخفاضاً بنسبة 15%، البطالة ارتفع معدلها إلى (9.6%) من إجمالي قوة العمل في عام (2020) مقابل (8.1%) في عام 2019، وبلغ عدد العاطلين (2.94) مليون عاطل، أما فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي فقد (1.6) مليون فرد لوظائفهم مما أدى إلى زيادة الفقراء بنسبة (12%) (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، 2020)

ارتفع معدل التضخم الأساسي السنوي بشكل متوالي في عام (2020) من (.7) في يوليو إلى (0.8) في أغسطس إلى (3.3) في سبتمبر إلى (3.9) في أكتوبر.

وذلك نتيجة زيادة أسعار السلع الغذائية وسلع الخضروات والفاكهة، كما تدهور معدل تغير أسعار السلع الغذائية وسلع الخضروات والفاكهة، كما تدهور معدل تغير أسعار المنتجين بالنسبة لتأثير الجائحة علي معدل تغير أسعار المستهلكين (البنك المركزي المصري. 2020: 15-18).

وأما بالنسبة لأسعار الصرف فاتسمت حركة الجنيه المصري أمام الدولار في عام (2020) بحالة من الاستقرار النسبي ولم يتأثر بشكل كبير بأزمة كورونا، وتم التعامل معه كأحد أفضل العملات العالمية أداء أمام الدولار، فلقد وصل سعر الدولار إلى (15.6842) جنيه للشراء، و(15.7842) جنيه للبيع في نهاية (2020) مقابل (15.9931) جنيه لشراء، (16.0931) جنية للبيع في نهاية (2019). (Daily News, 2020)

أما الموازنة العامة لمصر فلقد تم تخصيص (100) مليار جنية لمواجهة الوباء في العام المالي (2019/2020) وذلك لزيادة النفقات خاصة الإنفاق علي الصحة وتغطية تكاليف التأمين الصحي والأدوية، وحوافز القطاع الصحي، وعلاج على نفقة الدولة لضمان تحسين الخدمة الصحية وإجراءات الأمن الصحي فلقد بلغت مخصصات الصحة حوالي (258.5) مليار جنية بزيادة (83.2) مليار جنية بنسبة (47%) عن عام (2019).

أما الإيرادات العامة فوصلت إلى (1288.8) مليار جنية في العام المالي (2020/2021) مقارنة بالعام (2019/2020) وذلك لارتفاع حصيلة الضرائب التي وصلت إلى (14.1%) وتم تحصيلها من ارتفاع حصيلة الضرائب علي المرتبات لتصل إلى (13.9) مليار جنية بنسبة (10.5%) زيادة، كما أن وصلت حصيلة الضرائب على الشركات إلى (24.1) مليار جنية بنسبة (84.1%) وبذلك انخفض العجز الكلي في الموازنة من (975.8) مليار جنيه إلى حوالي (424.4) في عام (2020) (وزارة المالية، 2020: 4-10).

وبالنسبة للدين العام الداخلي والخارجي، فلقد زاد الدين الخارجي لمصر في نهاية يونيو (2020) بمقدار (14.8) مليار دولار عن عام (2019) فلقد بلغت قيمة الدين حوالي (123.5) مليار دولار، وذلك بسبب القروض والتسهيلات فلقد تم الموافقة من صندوق النقد الدولي علي طلب مصر للحصول على قرض مالي طارئ قدره (2,772) مليار دولار وذلك للتمويل العاجل لميزان المدفوعات لمواجهة تفشي فيروس كورونا وبالتالي الحفاظ علي نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي عمل على رفع معدلات النمو بنسبه (5.5%) وخفض معدلات البطالة إلى (7.5%) ودعم القطاعات الأكثر تأثراً باللازمة، ولقد شهد الدين الخارجي تراجع في نسبته إلى الناتج المحلي لتبلغ (34.1%) وبالنسبة للدين الداخلي فقد بلغ نحو (4354.5%) مليار جنيه بنسبه (74.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، ولقد بلغ صافي رصيد الدين المحلي المستحق علي الحكومة نحو (3824.3) مليار جنيه بزيادة قدرها (93.5)مليار جنيه عن عام (2019) (البنك المركزي، 2020: 4)

سياسات مصر لمواجهة أزمة فيروس كورونا

1- قامت وزاره المالية والخزانة العامة بتخصيص حوالي (100) مليار جنيه لتدعيم الأمن الصحي وقطاع الطبي لمواجهه الوباء.
2- تخفيض أسعار الطاقة فقامت بتخفيض سعر الغاز الطبيعي للأغراض الصناعية إلى (4.5)دولار، وسعر الكهرباء إلى (10) قروش وذلك لتدعيم العملية الإنتاجية.
3- تخفيض أسعار الفائدة لدي البنك المركزي بحوالي (3%) مع إتاحة التسهيلات الائتمانية لتمويل رأس المال وصرف رواتب العاملين بالشركات.
4- تخصيص البنك المركزي (20) مليار جنيه لدعم البورصة المصرية.
5- تم تخصيص (50) مليار جنيه للتمويل العقاري لمتوسطي الدخل.
6- مبادرة التمويل السياحي وذلك لتشغيل الفنادق السياحية والقطاع السياحي وتنشيط حركة السياحة الداخلية والخارجية، فلقد تم تخصيص (50) مليار جنيه لتمويل قطاع السياحة وتخفيض تكلفة القروض لتلك المبادرة لحوالي (8%).
7- تدعيم اجتماعي وتمويل للقطاعات الأكثر تأثرا بالأزمة والوباء بالفئات المهمشة والتي فقدت عملها بسبب الجائحة (الهيئة العامة للاستعلامات، 2020)

دليل تداعيات غياب الأمن الصحي والمتمثل في وباء كورونا علي الاقتصاد العالمي:

1- وصول طلبات إعانات البطالة في أمريكا إلى رقم قياسي لم يحدث من قبل لأقوي اقتصاد عالمي.
2- انخفاض الصادرات العالمية للصناعات التحويلية نتيجة لانخفاض الإنتاج في الصين والذي يعد أدني انخفاض للصين منذ عام (2004).
3- الفساد المالي والتوسيع في عمليات غسيل الأموال باعتبارها الجريمة التي تهدد الاقتصاد الدولي.

لذلك لاحتواء هذه التداعيات والتي تم عرضها بالتفصيل خلال هذا المبحث فإنه يجب وضع آليات تتميز بمجهود دولي تكاتفي برئاسة منظمه الصحة العالمية، الصندوق النقد الدولي، البنك الدولي حيث يتم تمحور جهود هذه المنظمات مع حكومات الدول لمواجهة أثار للازمة لاسترجاع مبادئ الأمن الصحي، والتي صدرت عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي دعا في أعقاب نهاية الحرب الباردة بأنه يجب أن يستبدل النظرة الأمنية لتكون اكثر تركيزا على الإنسان. والاستثمار في رأس المال البشري بتوفير دعائم الحفاظ على استمرارية وكفاءة الإنتاجية من خلال تدريبه وتعليمه، ورعاية صحته، ورفع الوعي والثقافة الصحية، ويتولى صندوق النقد الدولي، البنك الدولي التمويل المالي لتطوير منظومة القطاع الصحي وجودة أداءه، ووصولها لكل فرد حيث إن الاستثمار في الصحة هو وسيلة هامة للتنمية الاقتصادية فالصحة الجيدة تساهم في التنمية **من خلال:**

1- زيادة إنتاجية العمل: حيث إن سلامة ورعاية صحة العمال تؤدي إلى إنتاجية أعلى.
2- ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي: حيث إن القضاء علي الأمراض الوبائية والمستجدة يشجع على الاستثمار الأجنبي من خلال زيادة فرص النمو للمستثمرين، كما أن الحد من المخاطر الصحية للموظفين تكون بدورها أهدافها للاستثمار المحلي.
3- تحسين رأس المال البشري: فالأفراد الأصحاء يتعلمون ويكتسبون المهارات بشكل أفضل.
4- ارتفاع معدلات الادخار الوطني: فإن الأفراد الذين يتمتعون بصحة جيدة يكون لديهم المزيد من الموارد للادخار والذي يتحول للاستثمار في المدي الطويل.
5- التغيرات الديموغرافية: حيث إن التحسينات في الصحة لرأس المال البشري تساهم في انخفاض معدلات الوفيات، وبالتالي استمرار الإنتاجية وامتداد العمل والنشاط الاقتصادي (العمري، 2013: 7).

النتائج والتوصيات

أولاً - النتائج

لقد علت الأصوات في السنوات الأخيرة بالمطالبة بإصلاح مستوي الأمن الصحي لراس المال البشري وذلك تزامنا مع ظهور الأمراض المستجدة والأوبئة المتكررة والفيروسات المتحورة والتي منها فيروس (كوفيد-19) الذي أربك العالم أجمع وأصابة بالشلل في تحركاته وانتقالات في جميع أوجه الحياة، وتأثرت به الحياة الاقتصادية للعالم ككل والدول المتقدمة والنامية علي حد السواء، ولا تزال تداعيات هذه الجائحة يعاني منها العالم حتي الآن وذلك مع تكرار الموجات المتحورة للفيروس والتي تقاوم أثر اللقاحات التي تحاول منظمة الصحة العالمية أن تكون في متناول جميع الشعوب لحصار الفيروس وتزويد مقاومة الجهاز المناعي.

ولقد تمخضت الدراسة عن عدة نتائج يمكن سردها فيما يلي:

1- مما لا شك فيه أن الإنسان هو محور التنمية الاقتصادية في أي دولة حيث إنه هو المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي.
2- إن الأمن الصحي وحصول كل فرد علي رعاية صحية أمنة حق لكل إنسان ولهذا السبب تم إنشاء منظمة الصحة العالمية التي تعتبر هي الحارس الأول لصحة البشر والحامي لها.
3- إن هناك معوقات وتحديات تقابل الأمن الصحي وتحد من أداءه وجودته منها ظهور الكوارث، والأزمات الدولية، وتعدد الأمراض وكثرتها، والفساد الإداري في منظومة الصحة والقطاع الطبي وأيضاً وانتشار الأمراض المستجدة والمتحورة التي تعمل عي تنشيط مقاومة جهاز المناعة لدي الإنسان.
4- يتصدر الأمراض المستجدة التي تضرب الأمن الصحي وتعوق مساره هو ظهور فيروس (كوفيد-19) والذي انتشر

في العالم بأكمله عن طريق العدوى السريعة من خلال العطس والملامسة والزحام، وكان أول ظهور في الصين ونظرًا للقوة الاقتصادية لهذه الدولة وكثرة علاقاتها التجارية مع كل الدول تقريبًا انتقلت العدوي منها إلى باقي دول العالم بسرعة فائقة مما أدي إلى حدوث وباء عالمي وأزمة صحية عالمية أفضت إلي انكماش اقتصادي عالمي وركود لم يشهده العالم منذ أزمة الكساد الكبير 1929.

5- أحدثت جائحة (كوفيد-19) انتكاسة شديدة في مختلف أنشطة المجالات الاقتصادية فتأثرت بها القطاعات المختلفة مثل قطاع التجارة الخارجية نظراً لما طبق من احترازات وإجراءات لمحاصرة الفيروس، فتم إغلاق المطارات والموانئ مما أثر علي حركة التجارة بين الدول وتبادل السلع خوفا من انتقال العدوي بين البلاد.

6- كان من تأثير أزمة كورونا أيضاً التأثير على سوق العمل وتقليص فرص العمل وعدد ساعات العمل، وتسريح العمال والخوف من انتقال العدوي بين العمال فتم ترك العمال لوظائفهم نظراً لزيادة الإصابات والوفيات.

7- أيضاً من ضمن التأثيرات السلبية لهذه الأزمة التأثير علي قطاع السياحة حيث انخفض أعداد السائحين وقلت رحلات السياحة وأعداد المسافرين عبر الدول وذلك لغلق المنافذ والحدود لتقليل فرصة انتشار الفيروس مما أدى إلى انخفاض العائدات السياحية والإيرادات من هذا القطاع والتي لها تأثير حيوي في زيادة الدخل القومي للدول التي تحظي بنشاط سياحي. بالانخفاض الكبير عن السنوات السابقة

8- كما أن هذه الجائحة أثرت علي التحويلات المالية للمهاجرين خارج بلاد هم حيث أن هذه التحويلات لها دور فعال في تخفيف وطأة الفقر بالانخفاض الكبير عن السنوات السابقة، وتعزيز النمو في البلاد فهي تمثل صورة من صور الاستثمارات المتدفقة والمساعدات الإنمائية من دولة لأخري.

9- اشتملت الآثار الاقتصادية السلبية لكورونا معظم دول العالم، وقد نالت مصر من هذه الآثار حيث خلفت هذه الأزمة العديد من الخسائر الاقتصادية والمالية في مختلف القطاعات والأنشطة الإنتاجية مثل السياحة والصناعة وتجارة الجملة والتجزئة.

10- تراجعت التجارة الخارجية لمصر مع الصين، انخفضت الصادرات والواردات مما أدي لحدوث عجز كبير في الميزان التجاري بين البلدين

11- تراجعت إيرادات قناة السويس بشكل كبير، وانخفضت عدد السفن العابرة عما سبق مما أدى إلى خلل وعجز في ميزان المدفوعات

12- لم يتأثر قطاع الزراعة كثيراً بأزمة كورونا حيث توفير الأمن الغذائي أمر لازم وضروري في حالات الأزمات.

31- لقد تضمنت أزمة كورونا أثر إيجابياً يتمثل في دعوة (100) منظمة عالمية لمحاولة إعفاء الدول النامية المتضررة من جراء جائحة كورونا من سداد ديونها وتخفيف أعبائها مما يعمل علي توفير مبالغ تعين هذه الدول علي دعم نشاطها الاقتصادي ومسارها التنموي

14- يواجه القطاع الصحي وعلي رأسه وزارة الصحة عبء ثقيل من خلال مشكلات تزايد الموجات للفيروس وانتشاره المتحورات المختلفة له، وهذه المشكلات تعوق تحسين مستوي الخدمات الصحية التي يقدمها هذا القطاع ومنها وصول اللقاحات لكل مواطن حتي تضعف مقاومه الفيروس وبالتالي التغلب والسيطرة علية مما يستوجب ضرورة العمل الجماعي وزيادة الميزانية الصحية لضمان تحسين مستوي الأمن الصحي وزيادة كفاءته

ثانيًا - التوصيات

من خلال النتائج السابقة تم التوصل لعدة توصيات والتي يمكن أن يكون لها أهمية في المجال الصحي، وتساعد صانع القرار في استراتيجية مواجهة الجائحة حتي يتسنى له رفع مستوي الأمن الصحي ودرجة فاعليته للمستوي المطلوب:- ويتم توجيه التوصيات لعدة جهات حيث يلزم التعاون والتكاتف بينها للقضاء علي هذا الوباء العالمي وما خلفه من أزمة اقتصادية دولية:-

1- **بالنسبة لحكومات الدول:**

- عمل صندوق قومي للتأمين الصحي أو مجموعة من الصناديق في كل دولة متضررة من الوباء بحيث تكون وسيلة لتمويل النظام الصحي فيها، وتتكون محفظته من إيرادات الموازنة العامة، ومساهمات الفئات القادرة

علي الدفع من رجال الأعمال، والمستثمرين بالإضافة إلي المساهمات الاجتماعية العادلة، والعمل على جمع هذه الموارد وإدارتها بكفاءة وتوزيعها بعدالة علي مؤسسات الخدمات الصحية، وأيضا سد كل الثغرات للفساد الإداري والبيروقراطية والتي تهدر وتستنزف الموارد الخاصة بالصندوق بحيث نحصل علي تحسين ملحوظ في منظومة الصحة، وتوفير البروتوكولات واللقاحات والأدوية اللازمة وخاصة لمواجهة الأوبئة المتكررة في السنوات الأخيرة وعلي رأسهم وباء كورونا العالمي

- ضرورة صياغة تقارير دورية شاملة حول الأوضاع الصحية وحجم الوباء في المناطق المختلفة في الدولة، ووضع السياسات الملائمة بناءً علي هذه التقارير مع منع أي هدف تجاري للمجال الصحي في هذه السياسات.
- القيام بعمل حملات قومية لتحقيق مقاييس الجودة العالمية الصحية طبقا لما تقدره منظمة الصحة العالمية وتطبيق كل الإجراءات الكافية لتحسين جودة الخدمة الصحية وتوصلها لكل فرد مثل (الحصول على مياه نظيفة، زيادة مستويات السلامة في أماكن العمل من ليس الكمامات والتباعد الاجتماعي وحصول كل العمال علي اللقاح والأمصال، المحافظة علي النظافة العامة في المرافق العامة.
- ضمان وصول الخدمة الصحية لكل المناطق وخاصة المناطق المهمشة مثل القري الريفية والتي تمثل بؤر نشيطة للوباء تعمل علي انتشاره وزيادة شراسته وعمل قوافل توعوية لهم بشأن أهمية أخذ الجرعات المختلفة للقاح والاهتمام بالإجراءات الوقائية المختلفة والتي تثبط نشاط الوباء.
- ضرورة تنظيم شبكة توثيق إلكترونية طبية شاملة علي مستوي كل دولة لجميع المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات والصيدليات وذلك لتطوير ودعم سياسة صحية طبية دوائية عادلة تحمي الأمن الصحي لكل المواطنين.
- العمل علي تطوير وتجديد الخطط الوطنية الخاصة بالكوادر الطبية والقوي العاملة الصحية، وذلك للحصول علي أكفأ عمالة ماهرة، ومضاعفة جهودهم وذلك باعتبارهم حجر الزاوية وخط الدفاع الأول عند الأوبئة والأزمات الصحية

2- **بالنسبة لمنظمات الدولية والجهات المانحة:**

- ضرورة تقديم المساعدات المالية للدول النامية المتضررة من جراء الأزمات الصحية والوبائية وعلى رأسها الأزمة الحالية لجائحة كورونا وتسهيل الحصول عليها، وتعمل هذه المساعدات على اجتياز الآثار السلبية للأزمات الصحية.
- تركيز الجهود الدولية برئاسة منظمة الصحة العالمية للتقييم المستمر والمتابعة الدورية لأي ظاهرة صحية أو فيروس جديد في أي دولة حتي يتفادى العالم بوجود وباء عالمي مفاجئ يترتب عليه تأخر ردود الأفعال من أبحاث علمية ودراسة وتحليل لكيفية القضاء عليه ويصاب العالم بركود اقتصادي شامل.

3- **بالنسبة لمؤسسات الطبية:**

- التوزيع الجغرافي المنطقي للمؤسسات الطبية بحيث تتمكن من تقديم الخدمة الطبية لكل فرد على مستوى الدولة، وخاصة المستشفيات الحكومية لأنها تقوم بتقديم الخدمة مدعمة ومميزة.
- العمل على وضع خطط لهذه المؤسسات ومتابعة التقييم لها خاصة المؤسسات الخاصة منها.
- الاهتمام بالطب الوقائي بدلاً من طب الوفاة وآخر اللحظات التي تكون السائدة في الأوبئة والأزمات الصحية مثل جائحة كورونا

4- **بالنسبة للأفراد:**

- الوعي الصحي والثقافة الطبية والكشف الطبي الدوري.
- الالتزام بأخذ اللقاحات والأمصال وعمل الإجراءات الاحترازية التي تعمل على تخفيف انتشار الأوبئة وآثارها السلبية.

الملاحق

التأثير المحتمل للناتج المحلي للإجمالي العالمي جراء جائحة كورونا

	المدى القصير	المدى الطويل
البطالة	2 – 3%	3 – 4%
فقدان رأس المال البشري	صفر	5%
التعليم	2 – 2.5%	صفر
الاستثمار في الأعمال التجارية	1%	1%
إجمالي النسبة المعرضة للخطر من الناتج المحلي للإجمالي	5: 6.5%	12%

المصدر: (مؤتمر الأونكتاد،2020).

إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (يوليو 2017 – حتي يونيو 2020)

مليون دولار

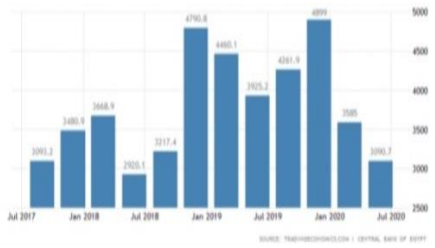

Source: Trading Economics, Egypt Foreign Direct lavestment, Abailable at: https://tradingeconomics.com/egypt/foreign-direct-investment.

مليون جنيه

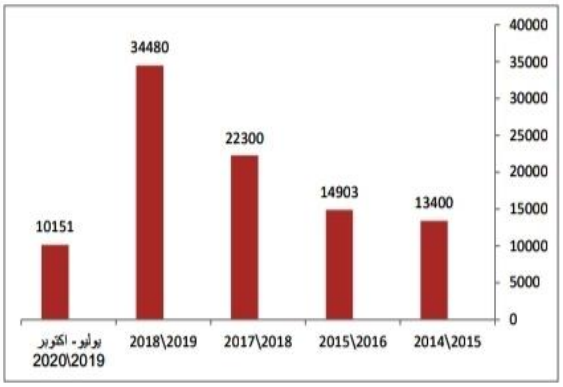

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا في بيانات:

- وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، (القاهرة: وزارة المالية، نوفمبر 2020)، المجلد 15، عدد 13: 28.
- كما يرجع الانخفاض في إيرادات قناة السويس أثناء تفشي أزمة كورونا في تراجع عدد السفن العابرة بالقناة كذلك حمولتها، حيث انخفض عدد السفن العابرة في الربيع الأول من عام 2020 إلى 4740 ناقلة مقارنة بنحو 4656 في نهاية الربع الرابع من عام 2019، كما استمرت في الانخفاض لتصل إلى 4713 ناقلة في الربع الأخير من عام 2020 كما هو موضح في الشكل رقم (1)

شكل رقم (1) إيرادات قناة السويس خلال الفترة من (2014- 2020)

شهدت موجة الركود الناجمة عن جائحة كورونا أسرع وأكبر تخفيضات لمتوسط تنبؤات المحللين للنمو بين كل موجات الركود العالمية منذ 1990

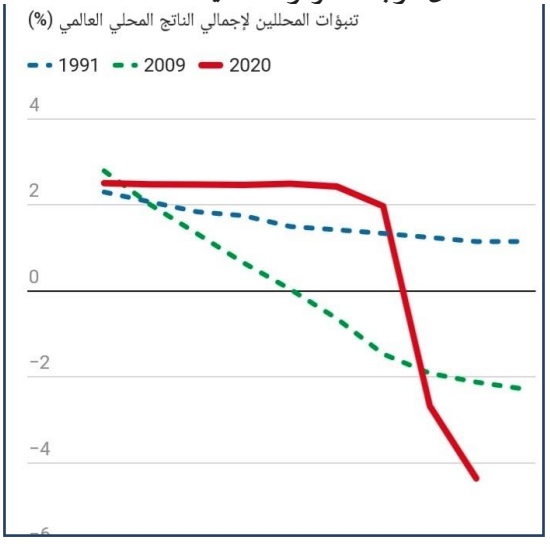

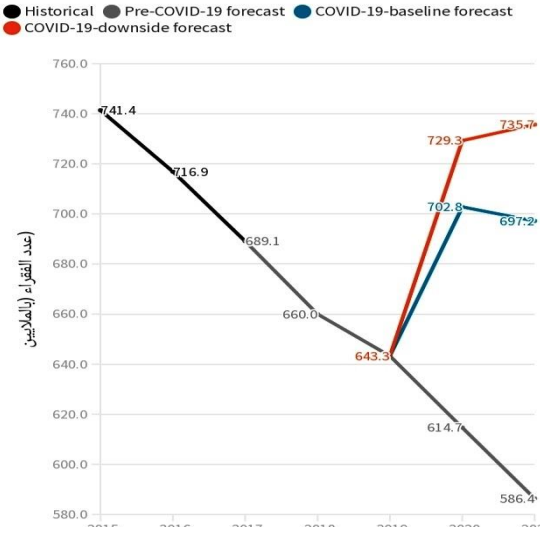

المصدر: تقرير الفقر والرخاء المشترك 2020، شبكة إحصاء الفقر، الآفاق الاقتصادية العالمية، يقاس معدل الفقر المدقع بعدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد يوميًا، و2017 هو آخر عام أتيحت عنه تقديرات رسمية للفقر العالمي.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- العمري، مغرم محمد. (2013). **الاستثمار في القطاع الصحي بمنظور صحي**. السعودية: معهد الإدارة العامة.
- الجوادي، محمد. (2004). **الصحة والطب والعلاج في مصر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الخياط، محمد هيثم. (2007). **الإدارة الصحية**. جنيف: المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية.
- بدران، إبراهيم جميل. (2008). **نحو منظومة صحية عربية متكاملة**. الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع.
- بشاي، وماهر؛ واسترويك هارولد. (2000). **المرشد الحديث في التوعية الصحية**. لبنان: دار الشرق الأوسط.
- خطاب، مديحة محمود. (2010). **أولويات الإنفاق في مصر والدول العربية: تحديد أولويات الإنفاق العام في مجال الصحة**. القاهرة: كلية الطب، جامعة القاهرة.
- ريحان، محمد. (2011). **التسويق لخدمة الرعاية الصحية**. القاهرة: المركز الطبي للمقاولون العرب.
- زهران، مضُر. (2007). **إدارة المستشفيات والرعاية الصحية**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- كارولين بور نشاتس، وآخرون. (2008). **الدليل القومي لمكافحة العدوى: الاحتياجات القيادية لمكافحة العدوى**، ترجمة خالد عبدالعزيز أبو السعد. القاهرة: وزارة الصحة والسكان.
- جمعية صحة مصر.(2013). **إصلاح النظام المصري**. القاهرة. جمعية صحة مصر.
- منظمة الصحة العالمية. (2014). **التقرير الخاص بالصحة في العالم: المرأة والصحة**. المكتب الإقليمي الشرق الأوسط، جنيف، مصر.
- المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.(2015). **الصحة بين الاتفاق الحكومي والخاص**. القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- رزق، محمد. (د. ت). **تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي المصري**. القاهرة: المركز الديموقراطي العربي.
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات. (2020). فيروس كورونا المستجد وانتشاره محلياً وعالمياً. القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات.
- **المجلس المصري للشئون الخارجية** (ECFA). (2020). **الاقتصاد المصري وأزمة فيروس كورونا المستجد**. القاهرة: المركز المصري للشئون الخارجية.

ثانيًا - مراجع باللغة الانجليزية:

- Zihlio, Erio; Bbarbosa, Rogerio. (2009). **Health Systems Confront Poverty**, World Health Organization, Jeneva, Swiss
- WHO. (2018). **World Health Statistic, Global Health Expenditure Database,2018**, https:// www.who.int /health –Financing /topics/resource –Tracking /ghed-update /en/, viewed on October 2018.
- WHO. (2015). World Health Statistics 2015. WHO.
- Wood, D. (2019). **Selling Medical Tourism, Lesson From Dubai? Region Notes**, American Chamber of Commerce in Egypt, April, 2018 https, //www.amcham.og.eg /publiations /businessmonthly /issues /268/April -2018/3713/selling –medical-tourism. Viewed on 18january 2019.
- Yip.w. MHSR. (2016). **MHSR Report for Provider Payment Method Work Package**. Ministry of Health of Malaysia and Harvard T. H Chan School of Public Health, Harvard University.
- Dasta, Joseph, F. and Other. (2005). **Dailly Codt of an Intensive**, "Critical Care Medicine"

- Egypt Independent. (2020). **Egypt's Economic Situation Receives International Praises Report**, August 30, Available at: HTTPs://ehyptindependent.com ehypts-economic-situation-receives-international-parise-report/
- Egypt Today. JP. (2020). **Morgan Praises Eptian Economy Performance Amid Pandemic Finance Ministry**. 6 August 2020. Available at http/www. des.com Article 390465/JP- Morgans-praises Eptian Economy Performance Amid Pandemic Finance Ministry
- Daily News. (2020). "**Egyptian Pound Appreciates 30 Piasters Against US Dollar in 2020 Despite COVID-19**", January 2, 2020. Available at: https:daily newsegypt.com/2021/01/02/egyptain-pound-appreciates-30piasters-against-us-dollar-in-2020-despite-covied-19/
- Lara Williams. (2020). **The State of Play. FDI in Egypt: Investment Monitor,** 28 Aug 2020, Available at: https://investmentmonitor.ai middle-east-north-africa/the-state-of-play –fdi-in-egypt
- Ministry of Planning and Economic Development. (2020). **Impact of COVID-19 on the Egyptian Economy: Economic Sectors, Job and Households,** Regional Program Policy Note 06. Cairo: Ministry of Planning and Ficonomic Development, June 2020.
- Nordea. Country Profile Egypt, **Foreign Direct Investment (FDI) in Egypt**. Available at: https/www.nordeatard.com/en/explore-new market/egypt/investment
- Reuters, **Egypt Workers' Remittances Rose to $8 Billion in the July September Quarter**. December 7, 2020. Available athttps://www.reuters.com/artical/egypt-cenbank-int-idUSKBN28HIPF
- State Information Service. (2021). **"EGP M G Best World Currencies Against Dollars in 4 Years"**. 15 February 2021. Available athttpS:// www.sis.gov.eg/Story/154246?lang=en-GB

Health Security Challenges and Their Economic and Developmental Impacts Applying to the Corona Pandemic

Dr. Fatima Syed Abdul Qadir
Lecturer at the Higher Institute of Sciences in Suhag
Arab Republic of Egypt

ABSTRACT

The World Health Organization has emphasized the right of every individual to ensure his health security by providing him with a health service at an appropriate cost, and by providing preventive medicine by providing vaccines and serums that help the immune system to resist diseases, and by providing medicine, clean water, and clean air. And healthy food free of preservatives, pesticides, and other pollutants.

That the world faces every day challenges that weaken its health security, and cause an imbalance in its components, and this negatively affects the health of the individual, who is considered the main factor in the production and development process.

Emerging diseases that cause global epidemics are a clear challenge to the process of economic development, and this was evident in the Corona pandemic, which left a global health crisis that had a major impact on production devices and economic activities in the whole world, and with the succession of viral waves and the continuation of precautionary measures The world has gone through an economic recession that went beyond what happened in the Great Depression of 1929. Therefore, efforts joined forces, and all countries of the world agreed to restore economic activity, and open outlets, universities, schools, and factories, until the global economy began to gradually resume production and activity, but with caution and the continuation of precautionary measures.

Keywords: *Healthy Economy, Corona Pandemic, Vaccines, Economic Precaution, Restoring Economic Activity.*